حسن فخرو يستقبل المهندس الجودر

استقبل وزير الصناعة والتجارة الدكتور حسن عبدالله فخرو بمكتبه صباح أمس المهندس فهمي علي الجودر وزير الأشغال السابق والمشرف سابقاً على هيئة الكهرباء والماء.

وقد تم خلال اللقاء بحث العديد من القضايا والموضوعات ذات الصلة بالشأن الاقتصادي بمملكة البحرين، مثمناً الوزير الجهود المتميزة التي بذلها المهندس فهمي علي الجودر أثناء شغله لمنصبه السابق، مشيداً بأدائه خلال فترة عمله والذي صب في صالح الوطن والمواطنين، كما ثمن الوزير دوره وتعاونه مع وزارة الصناعة والتجارة في العديد من الجوانب الإقتصادية والخدماتية. ومن جانبه أعرب المهندس فهمي الجودر عن بالغ شكره وتقديره للحكومة الموقرة ووزارة الصناعة والتجارة على كل الجهود التي تبذلانها في سبيل تعزيز سمعة البحرين الاقتصادية ووضعها على خارطة الدول المتقدمة وتحقيق الرفاه المنشود للوطن والمواطنين.

○ د. حسن فخرو خلال استقباله المهندس فهمي الجودر.

وزيرة التنمية الاجتماعية تعلن:

حوالي ٢٦ ألف يستفيدون من مكرمة الملك في ذكرى الميثاق

قيمة المكرمة للأسرة المسجلة يبلغ ٢,٩٢٥,٢١٥ دينار بحريني

رفعت وزيرة التنمية الاجتماعية الدكتورة فاطمة محمد البلوشي عظيم الشكر وبالغ الامتنان لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على تكرم جلالته بإصدار التوجيه الملكي للمؤسسة الخيرية الملكية وبمناسبة يوم الميثاق الوطني بالإشراف على صرف راتب شهر للأسر المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسة الخيرية الملكية، وتوزيع عدد٢٩٨١ وحدة سكنية خلال هذا العام، تكريماً لهذه المناسبة الوطنية الغالية على أهل البحرين جميعاً. مؤكدة سعادتها أن هذا ليس بغريب على جلالته، حيث أعطى هذه الفئة من المجتمع جل الرعاية والاهتمام والدعم على مدى السنوات الماضية منذ تسلم جلالته مقاليد الحكم وإطلاق مشروع جلالته الإصلاحي الرائد. مشيرة إلى أن هذا التوجيه السامي يعكس مدى التلاحم والترابط بين القيادة والمواطنين على أرض هذه المملكة الغالية، وتلمُّس جلالته لاحتياجات المواطنين الأوفياء، ليسطر جلالته بذلك أصدق تعبير وأسمى صور المشاركة في جميع الظروف.

○ د. فاطمة البلوشي.

وأكدت الوزيرة أن هذه الخطوة سوف تثلج صدور الكثير من الأسر المستحقة، موضحة أن عدد المستفيدين من هذه المكرمة يبلغ حوالي ٢٥٩١٥ مستفيد من الضمان الاجتماعي ومخصص الإعاقة بموازنة تقدر بحوالي ٢،٩٢٥،٢١٥ دينار بحريني

وقالت البلوشي إن احتفال مملكة البحرين بالذكرى الثالثة عشرة لإقرار ميثاق العمل الوطني يعتبر تجديداً شعبياً على الإجماع الوطني على الثوابت والمصلحة الوطنية، وأن ذكرى الميثاق مناسبة جليلة لتجديد العزم على مواصلة العمل المخلص الذي تحقق خلال السنوات الماضية وبدأنا نقطف ثماره.

لمعرفة المزيد من المعلومات عن وزارة التنمية الاجتماعية بالإمكان زيارة الموقع الالكتروني www.social.gov.bh أو الاتصال على خط الاتصال الوطني ٨٠٠٠٨٠٠١.

في رده على النائب المحمود.. وزير الصحة:

تحرير ١٦٥٠ مخالفة للاشتراطات الصحية وغلق ٦٢ محلا العام الماضي

قال وزير الصحة صادق الشهابي في رده على النائب محمود المحمود حول عدد المفتشين في قسم مراقبة الأغذية بالوزارة: أولت وزارة الصحة موضوع السلامة الغذائية ومراقبتها في المجتمع أهمية كبيرة لما له من تأثير كبير على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، حيث ضمت إدارة الصحة العامة قسما خاصا بمراقبة الأغذية، حيث يبلغ عدد المفتشين في مجموعة سلامة الأغذية المحلية والتراخيص المعنية بالرقابة على المطاعم ومحلات إعداد الأغذية والتابعة لهذا القسم (٤١) مفتشا، بالإضافة إلى (٢٨) مفتشا في مجموعة سلامة الأغذية المستوردة المسئولة عن الرقابة على الأغذية في المنافذ.

وتقوم مجموعة سلامة الأغذية الصحية من خلال مفتشيها بحملات التفتيش اليومية على محلات إعداد الأغذية بواقع (٤) محلات لكل مفتش يوميا وبمعدل (٧٢) محلا ومؤسسة غذائية في الشهر، وبلغت عدد الزيارات التي قام بها المفتشون خلال عام ٢٠١٣ (٥٨٠٥٥) زيارة، تم خلالها تحرير (١٦٥٠) مخالفة للاشتراطات الصحية، منها (١١٨٧) مخالفة تم توقيع غرامة على المحلات المخالفة و(٤٦٣) مخالفة تم إخطار المحلات بالإنذار بغلق المحل، أما المحلات التي صدر بحقها قرار بالغلق فبلغ عددها (٦٢) محلا وترجع أسباب الغلق إلى عدم الالتزام بالاشتراطات الصحية وتكرار بعض المخالفات لهذه الاشتراطات.

وفيما يتعلق بنوعية وجسامة الشكاوى التي تقدم بها المواطنون خلال عام ٢٠١٣ تركزت هذه الشكاوى على الأغذية غير الصالحة للاستهلاك، وعلى الأساليب غير الصحية في تداول الأغذية بالإضافة إلى عدم توافر الاشتراطات الصحية في المحلات، وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة لمست تفاعلا كبيرا من قبل المواطنين من خلال الشكاوى التي وردت بشأن سلامة الأغذية والتي بلغت قرابة (٥٨٠) شكوى خلال عام ٢٠١٣، الأمر الذي يدل على مستوى الوعي الكبير الذي يتمتع به المواطنون وإحساسهم بالمسئولية تجاه المحافظة على سلامة الأغذية وصلاحيتها، واستطاعت الوزارة من خلال تعاملها مع شكاوى المواطنين من رصد عدد من المخالفات المتعلقة بسلامة الأغذية ومدى التزام المحلات المخصصة لبيع وإعداد الأغذية للاشتراطات الصحية، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال هذه المخالفات المرصودة والتي وصلت في بعض الحالات إلى الغلق والمصادرة.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة بدأت منذ إبريل ٢٠١٢ بتطبيق مشروع التفتيش الذكي بالتعاون مع مركز البحرين للتميز ويهدف هذا المشروع إلى تحديد نوعية وأماكن المحال والمطاعم الأكثر سببا للتسمم في جميع المحافظات والتي تمثلت أغلبها في مجال بيع الأطعمة السريعة مثل محال السندويشات، وبدأ العمل بالتركيز على هذه المحال والتأكد من استيفائها للشروط وبلغت نسبة التغطية ما يقارب الـ ٩٠٪ لجميع المحافظات.

كما بدأت الوزارة بتدشين مشروع الملصق الأخضر والذي يعطى للمطاعم التي تستوفي الاشتراطات كشهادة جودة مدتها ٦ أشهر ويعاد تقييم الاشتراطات كل ٦ أشهر، وقد لاقى هذا المشروع استحسان الزبائن وأصحاب المطاعم وبدأ تطبيقه تدريجيا وخصوصا في الأماكن السياحية كالمجمعات التجارية.

○ محمود المحمود.

مهنئا القيادة الرشيدة بذكرى الميثاق.. السفير العراقي:

البحرين نسيج متشابك.. والتعايش متحقق بين أبناء شعبه

أكد أحمد نايف الدليمي السفير العراقي لدى مملكة البحرين أن وثيقة التسامح التي تم تدشينها بالأمس هي دليل على وقوف القيادة الرشيدة برعاية جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البحرين على مسافة واحدة من كل الأطياف في المملكة، مشيدا بما تتمتع به مملكة البحرين من تنوع ثقافي وحضاري وديني وكذلك النسيج البحريني المتشابك.

وشدد السفير في تصريحات خاصة لـ «أخبار الخليج» على أن مبدأ التعايش هو من المبادئ الضرورية، وهو ما يتحقق بالفعل على أرض مملكة البحرين، مشيرا إلى أن تدشين الوثيقة جاء متزامنا مع احتفالات المملكة بالذكرى الثالثة عشرة لميثاق العمل الوطني الذي يعد أحد إنجازات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، والذي حظي بتأييد ٩٨،٤٪ من أبناء الشعب البحريني.

وحرص السفير العراقي على رفع أسمى التهاني والتبريكات إلى جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد بهذه المناسبة العظيمة، مؤكدا أن العلاقات البحرينية العراقية هي علاقات تاريخية ومتجذرة، تربط بين البلدين الشقيقين.

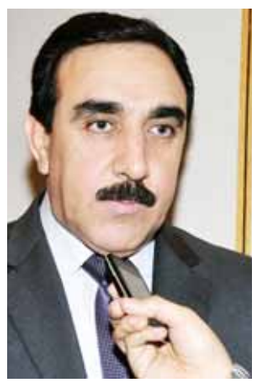

○ نايف الدليمي.

ديوان الخدمة المدنية:

بحث تحسين البدلات والعلاوات للأطباء

ذكرت الحكومة انها قد درست الرغبة المقدمة من مجلس النواب الموقر بشأن قيام الحكومة بإجراء دراسة شاملة حول الآثار المترتبة على فصل الطب العام عن الطب الخاص ومدى تأثير ذلك على نوعية وجودة الخدمات الطبية المقدمة للمرضى وآثار هذا القرار على الاطباء الاستشاريين الذين سيطولهم هذا القرار وضمان الحفاظ على حقوقهم وذلك قبل وضعه موضع التنفيذ.

وقد قامت بإعداد دراسة لموضوع فصل الطب العام عن الطب الخاص الذي صدر بشأنه قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٤ - ٢٠٣٦) بجلسة ٦ ديسمبر ٢٠٠٩، وتهدف تلك الدراسة الى تطوير الخدمات الصحية وتقديمها بشكل افضل للمواطنين والمقيمين، وتناولت الدراسة المشار اليها كل الجوانب المتعلقة بهذا النظام، وكذلك بحث العقبات التي من المتوقع ان تواجه تطبيق ذلك النظام، ووضع الحلول العملية لها، الى غير ذلك من الامور المترتبة على فصل الطب العام عن الطب الخاص بالوزارة المذكورة، وكذلك وسائل الحفاظ على حقوق الاطباء والاستشاريين وعدم الاضرار بهم، وان يكون تطبيق قرار الفصل بينهما بصورة مرنة وهادئة حتى يحقق الاهداف المنشودة من وراء صدوره.

كما ان الحكومة - ممثلة في ديوان الخدمة المدنية - قد أخذت بعين الاعتبار ان فصل الطب العام عن الطب الخاص يتطلب النظر في تطوير كادر الاطباء بهدف استقطاب الكفاءات الوطنية للعمل في القطاع الحكومي العام من خلال تحسين المزايا الوظيفية للاطباء الاستشاريين، وخلق فرص التطوير والتدريب وآلية ومعايير الاختيار والتعيين ونوعية المهارات والقدرات الوظيفية المطلوبة، وبيئة العمل الداعمة التي من شأنها تحسين الاداء اللازم لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للحكومة في هذا المجال، وان تطوير كادر الاطباء سوف يسهم بدوره في التأثير على الرؤية المستقبلية لتطوير الفئات الوظيفية الصحية الاخرى بوزارة الصحة وذلك للارتباط الوثيق بين مستويات هذه الفئات.

اضافة الى ما تقدم، فانه بالامكان تحسين بعض المزايا الوظيفية التي تمنح لوظائف الاطباء من خلال النظر في منح علاوة طبيعة عمل تتناسب مع ما يتعرض له الطبيب من مخاطر اثناء عمله، ويتم حاليا دراسة استحداث بدل طبيعة عمل للوظائف التخصصية والصحية والفنية ضمن مشروع وضع سياسة جديدة لبدل طبيعة العمل لمواكبة حاجات ومتطلبات الوزارات والاجهزة الحكومية بشكل عام لتعويض الموظفين عن ظروف العمل غير المحببة التي يتعرضون لها بصورة منتظمة ومتكررة وتؤثر عليهم بشكل مباشر من الناحية النفسية والجسدية نتيجة ممارستهم لمهام الوظيفة او تواجدهم في مواقع العمل.

ويمكن كذلك النظر في تحسين البدلات التي تمنح حاليا للاطباء كبديل الخفارة والعمل الاضافي وبدل التفرغ للعمل الحكومي وبدل المناوبة وبدل رئاسة دوائر طبية، ويقوم ديوان الخدمة المدنية حاليا بدراسة كادر الاطباء بالتنسيق مع وزارة الصحة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم (٠٣- ٢١٨٤) بتكليف وزارة الصحة بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية بدراسة زيادة بعض العلاوات الحالية للاطباء الاستشاريين مع ديوان الخدمة المدنية أو استحداث علاوات تتعلق بطبيعة العمل على الا يترتب عليها التأثير على تناسق جداول الرواتب وذلك على النحو الذي أوصت به اللجنة الوزارية لشئون الخدمات الاجتماعية والاعلام وقطاع النقل والاتصالات في مذكرتها رقم ٢٠١٢/٠٢٦/٠٠٤.

ويعمل ديوان الخدمة المدنية حاليا على تنفيذ عدة مشاريع تطويرية للسياسات والعمليات في الخدمة المدنية من ضمنها مشروع اعادة هيكلة الوظائف والاجور بالتعاون مع احدى الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال، والذي سيتضمن مراجعة شاملة لانظمة تقييم الوظائف ومتطلباتها ومستويات الرواتب والمزايا الوظيفية للموظفين، ومن ثم فإن اهداف الرغبة المذكورة تكون متحققة بالفعل على ارض الواقع.

«أخبار الخليج» تنشر مرئيات كتلة المستقلين حول الحوار الوطني

رفض تعديل الدوائر الانتخابية قبل انتخابات ٢٠١٤

حق ثلثي مجلس النواب في رفض الوزراء المرشحين للحكومة

كتب: احمد عبدالحميد

دعت كتلة المستقلين الوطنية بمجلس النواب إلى تأكيد نبذ العنف والإرهاب ومنع استخدام المنابر الدينية والسياسية لبث ثقافة الكراهية والطائفية والتحريض على الإرهاب، والتمسك بميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين لعام ٢٠٠٢، باعتبارهما المرجعية الأساسية لأي توافق يسفر عنه حوار التوافق الوطني في «المحور السياسي» ولا يمكن الحياد عنهما بأي حال من الأحوال ويجب اعتبارهما الركيزة الأساسية لأي تطوير للديمقراطية في مملكة البحرين خاصة أن الميثاق هو نتاج الإرادة الشعبية التي صوت المواطنون عليه بنسبة ٩٨،٤٪ وأن كل التعديلات الدستورية في عام ٢٠٠٢ جاءت تنفيذا لأحكام الميثاق.

جاء ذلك خلال مرئيات الكتلة حول حوار التوافق الوطني والذي يعقد خلال هذه المرحلة في «المحور السياسي» والتي تم رفعها إلى خليفة بن احمد الظهراني رئيس مجلس النواب.

وأكدت الكتلة في المرئيات التي حصلت «أخبار الخليج» على نسخة منها ان أي اصلاح أو تطوير يتم التوافق عليه يجب ان يقر من خلال المؤسسات الدستورية وخصوصا ان المادة (١/و) من الدستور ذكرت صراحة ان تعديل الدستور لا يتم الا جزئيا وبالطريقة المنصوص عليها فيه، مع التمسك والإصرار علي مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية للانتقال من التعاون إلى الاتحاد على المستوى الخليجي لضمان امن واستقرار المنطقة.

وشددت على ان صلاحيات جلالة الملك مصونة ولا تنازل عن أي منها حيث إن جلالة الملك هو رأس الدولة والحامي الأمين للدين والوطن ورمز الوحدة الوطنية ويحمي الشرعية وسيادة القانون، على أن يعين جلالة الملك رئيس الوزراء، على ان يرشح رئيس الوزراء أسماء الوزراء لجلالة الملك للموافقة ومن ثم عرضها على مجلس النواب وفي حالة قرر المجلس رفضها يجب ان يكون ذلك بالثلثين.

وطالبت الكتلة بعدم المساس بالدوائر الانتخابية كما هي عليه الآن، واذا كان هناك نية لتعديلها يتم ذلك بعد انتخابات ٢٠١٤، وبحسب المخطط الاستراتيجي لمملكة البحرين مع الأخذ بالاعتبار المشاريع الاسكانية والنمو السكاني.

ودعت الكتلة ان يكون عدد أعضاء مجلس الشورى أقل من عدد أعضاء مجلس النواب حيث لا يمكن ان يتساوى المجلس المعين مع المجلس المنتخب والمقترح ٣٥ للمعين و٤٠ للمنتخب مع النص على منح مجلس الشورى مدة محددة للانتهاء من مشروعات القوانين المحالة إليه من مجلس النواب.

وأشارت إلى انه يجب ان يؤخذ في الاعتبار بان مملكة البحرين جزء من منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، وأن هناك قرارات إذا ما تم اتخاذها سوف تؤثر في هذه الدول.

وشددت على رفض التدخلات الخارجية في الشأن المحلي في مملكة البحرين، وتأكيد ان الحل يجب أن يكون محليا وطنيا والرفض القاطع لمبدأ المحاصصة السياسية على أسس طائفية او أي اسس اخرى تقوم على اساس التمييز والتفرقة بين ابناء الوطن الواحد.

واكدت الكتلة تطبيق القانون على الجميع من دون تمييز أو اي استثناءات ووقف حملات تشويه سمعة مملكة البحرين في الداخل والخارج، والعمل على التنمية والتقدم من اجل غد أفضل لأجيال البحرين؛ وعدم القبول بمصطلح التجنيس السياسي والمستخدم من بعض القوى السياسية، وتأكيد احترام القوانين المعمول بها في مملكة البحرين فيما يتعلق بالتجنيس.

«الأصالة» تسلم مرئياتها للحوار إلى الديوان الملكي

مراد: نختلف مع «الفاتح» فقط في نقطتي الدوائر الانتخابية وتعيين الحكومة

كتب: وليد دياب

كشف الشيخ عبدالحليم مراد رئيس جمعية الأصالة الإسلامية ورئيس كتلتها البرلمانية عن انتهاء الجمعية من مرئياتها حول استكمال الحوار الوطني، لافتا إلى أنهم قاموا بتسليم المرئيات إلى الديوان الملكي.

وقال في تصريحات لـ«أخبار الخليج» انه من المنتظر أن يتم دمج جميع المرئيات التي قدمت وان تقر النقاط التي عليها اتفاق من الجميع، ويتم مناقشة النقاط الأخرى التي يوجد عليها خلاف، للخروج في النهاية برؤية واحدة يتم من خلالها استكمال حوار التوافق الوطني، مضيفا أن طاولة الحوار وأسلوب إدارته تغيرت، وان الأمور كلها الآن أصبحت تطرح وترفع على الديوان الملكي ثم يحدث نوع من التوفيق بين ما يطرح، قائلا انه من المنتظر أن يكون هناك اجتماعات قادمة قريبا لبلورة الرؤية الأخيرة .

وحول موقف جمعية الأصالة من ائتلاف جمعيات «الفاتح» قال الشيخ مراد: «نحن ممن أنشأ الائتلاف، ونسعى دائما إلى تقويته، ولكننا رأينا أن أداءنا خارج الائتلاف سيكون انفع للبحرين، وهذا لا يمنع وجود تنسيق قوى جدا بيننا وبين الائتلاف»، مضيفا أن جمعية الأصالة والفاتح يعملون دائما على إيجاد تقارب في وجهات النظر فيما بينهم حتى يصب في النهاية لصالح الوطن، لافتا إلى اطلاع الجمعية على مرئيات الفاتح، وأيضا الائتلاف اطلع على مرئيات الأصالة حول الحوار.

وعن رأيه في مرئيات الائتلاف قال الشيخ عبدالحليم مراد اننا نتفق معهم في جميع مرئياتهم فيما عدا نقطتين وهما تغيير الدوائر الانتخابية حيث إننا نرفض أي تغيير في نظام الدوائر الانتخابية، وأيضا اختيار الحكومة فإننا نرى أن تعيين السلطة التنفيذية هو حق أصيل لجلالة الملك بحسب الدستور وميثاق العمل الوطني، وذكر أن جمعية الأصالة تطالب بمنح المجلس التشريعي صلاحيات اكبر من خلال المراقبة والاستجواب والمحاسبة، ولديهم حزمة من التعديلات الدستورية لطرحها .

وحول شكل مشاركة الأصالة في الحوار بعيدا عن الائتلاف، قال انه من خلال مبادرة ولي العهد تم دعوة جمعيات الأصالة والمنبر وتجمع الوحدة الوطنية بشكل منفرد ولم يتم دعوتهم على أساس أنهم ضمن ائتلاف واحد، مضيفا أنهم سيشاركون في الحوار بناء على هذا الأساس، قائلا اننا أخذنا قرارا من قبل الجمعية العمومية للأصالة بالخروج عن الائتلاف، وأي تغير آخر في المستقبل يحتاج إلى قرار من الجمعية العمومية أيضا.

○ عبدالحليم مراد.